العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور أحدوت هاعفوداه (وحدة العمل) في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين من 1919-1948م"

إعداد الباحث:

حسن عبدالله يوسف أبو حلبية

كلية الدعوة الإسلامية، غزة – فلسطين

تاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدعوة الإسلامية

2021

العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص البحث:

تهدف الدراسة التعرف إلى دور أحدوت هاعفوداه في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين من1919–1948م، واتبع الباحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن أحدوت هاعفوداه (وحدة العمل) كان له دوراً مهماً في الهجرة والاستيطان الصهيوني منذ نشأته حتى اندماجه عام 1968م وتكوين حزب العمل الإسرائيلي.

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. لعب أحدوت هاعفوداه دوراً هاماً في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين.
2. ساهم قادة أحدوت هاعفوداه في تشجيع الهجرة والاستيطان في فلسطين.
3. أنشئ أحدوت هاعفوداه عدد من المستوطنات الصهيونية لاستقبال المهاجرين إلى فلسطين.
4. كان للاحتلال البريطاني دور مهم في تمكين الصهاينة من احتلال الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات فيها.

الكلمات المفتاحية: أحدوت هاعفوداه، الهجرة، الاستيطان، الكيبوتسات، الصهيونية.

المقدمة:

سيطرت الحركة العمالية الصهيونية على التجمع اليهودي منذ عام 1905م حتى عام 1977م، وكان لأحزابها الدور الأساس في تجهيز فلسطين لإقامة (الدولة الصهيونية)، ومن أبرز تلك الأحزاب حزب أحدوت هاعفوداه الذي لعب دوراً أساسياً في بناء ذلك التجمع من خلال بناء المستوطنات الصهيونية، وتشجيع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين من خلال الضغط والتواصل مع سلطات الاحتلال البريطاني لاستصدار قوانين تسهل الهجرة والاستيطان في فلسطين، إضافة إلى قيامه بإنشاء العديد من المؤسسات الصهيونية التي ساهمت في تسهيل الهجرة والاستيطان لفلسطين.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو دور أحدوت هاعفوداه في الهجرة والاستيطان الصهيوني؟ وينقسم عن هذا السؤال عدة تساؤلات وهي:

1- ما هو دور أحدوت هاعفوداه في الهجرة الصهيونية؟
2- كيف ساهم أحدوت هاعفوداه في تشجيع الاستيطان الصهيوني في فلسطين؟
3- ما هي أبرز المشاريع الاستيطانية التي أقامها أحدوت هاعفوداه؟

أهمية الدراسة:

تنبع الاهمية العلمية للدراسة دور أحدوت هاعفوداه (وحدة العمل) في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين من 1919-1948م فيما يلي:

1. التعرف على دور أحدوت هاعفوداه في الضغط على الاحتلال البريطاني لصياغة القوانين التي تساهم في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين.
2. معرفة دور أحدوت هاعفوداه في الهجرة الصهيونية إلى فلسطين.
3. دراسة جهود أحدوت هاعفوداه في الاستيطان الصهيوني.
4. بيان أبرز المشاريع الاستيطانية الصهيونية التي أقامها أحدوت هاعفوداه.

حدود الدراسة:

الحد الزماني: من عام 1919م بداية نشأة الحزب حتى عام 1948م اندماج الحزب في حزب مبام.

الحد المكاني: تركز الحد المكاني في فلسطين.

الدراسات السابقة:

1- أبو حلبية، حسن(2011)، تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين 1905-1948م، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين،(رسالة ماجستير غير منشورة).

تطرقت هذه الدارسة إلى أبرز الأحزاب العمالية الصهيونية التي نشأت في فلسطين ومن أهمها حزب أحدوت هاعفوداه، وقد استفاد الباحث في دراسته عن دور أحدوت هاعفوداه في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين.

2- غوانمة، نرمين (1993)، الأحزاب السياسية في إسرائيل ودور حزب العمل في السياسة الإسرائيلية 1948-1977م، كلية الآداب، جامعة اليرموك، عمان – الأردن (رسالة ماجستير منشورة).

تطرقت هذه الدراسة إلى نشأة الأحزاب السياسية الإسرائيلية ودور بعض الأحزاب في تكوين حزب العمل، من أبرزها حزب أحدوت هاعفوداه، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة دور حزب أحدوت هاعفوداه في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين.

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب، وهي: **المطلب الأول: دور الانتداب البريطاني في تعزيز الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين المطلب الثاني: دور أحدوت هاعفوداه في الهجرة والاستيطان الصهيوني (1919-1930م) المطلب الثالث: موقف الكتلة (ب) "أحدوت هاعفوداه" من الهجرة والاستيطان الصهيوني(1944-1948م).**

المطلب الأول: دور الانتداب البريطاني في تعزيز الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين:

لقد خضعت فلسطين للاحتلال البريطاني، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918م مباشرة، ومن ثم الانتداب البريطاني، وفُرض عليها صك الانتداب (غوانمة، 1993)، فتولت بريطانيا تنظيم الهجرة إلى فلسطين، من أجل تنفيذ سياستها الرامية إلى تهويد فلسطين (الفتلاوي،2001؛ جريس،1986).

العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وقد سعت حكومة الاحتلال البريطاني لتمكين الصهاينة من الاستيطان في فلسطين، والسيطرة على معظم أراضيها، وتحجيم ملكية العرب الفلسطينيين للأرض، والعمل على طردهم منها، وقد سخرت قوانين البلاد من أجل ذلك الهدف، فقد ألغت معظم قوانين ونُظم الأراضي التي وضعتها الدولة العثمانية من قبل واستبدلتها بقوانين جديدة (سعد،1985 ؛والنمر،2001).

ومنذ أن تولى هربرت صموئيل(Herbert Samuel) مندوباً سامياً على فلسطين، شرع في تنفيذ المهمة التي جاء من أجلها؛ وضع البلاد في حالة سياسة واقتصادية وإدارية، تؤدي إلى قيام (الوطن القومي اليهودي)، كما ينص عليه صك الانتداب، وأعد الخطط؛ لتسهيل عملية انتقال الأراضي للصهاينة (Stein,1984).

فقد أقام إدارة حكومية، فعيّن فيها عدداً كبيراً من المسؤولين الملتزمين بالصهيونية، ومشروعها، سواء كانوا يهوداً أم بريطانيين، ولإضفاء طابع الشرعية على السلطة التنفيذية التي يترأسها (شوفاني،2002).

وقد اعترفت إدارة الانتداب بالمؤسسات الصهيونية التي أُقيمت لذلك الهدف، ومن بين تلك المؤسسات: الوكالة اليهودية التي كانت مهمتها تهويد السكان عبر الهجرة والاستيطان، والصندوق القومي لتهويد العمل والاقتصاد، كما منحت إدارة الانتداب امتيازات على أراضٍ واسعة وموارد طبيعة لشركات استيطانية صهيونية، لتقام عليها مشاريع الري والكهرباء واستخراج المعادن والأملاح وصناعة الإسمنت وغيرها(شوفاني،2002)، بما يعود بالنفع على الحركة الصهيونية، بغرض تطوير المصادر (للوطن) المزمع إنشاؤه، وكذلك بمثابة التزام من الحكومة البريطانية للصهاينة، وحماية مصالحهم من أي أدى قد يلحق بهم (Ismar , Elbogen,1946).

وقد شهدت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين عهداً جديداً في مرحلة الاحتلال البريطاني في فلسطين، حيث قامت سلطات الاحتلال برسم سياسة الهجرة الصهيونية بناءً على التزامها بإقامة (وطن قومي يهودي في فلسطين)، وبناءً على ذلك قامت بإصدار تشريعات عدة، هدفها إيجاد نظام قانوني للهجرة الصهيونية، فقد أعطى هربرت صموئيل الحرية الكاملة للهجرة اليهودية تحت الإشراف الحصري من جانب المنظمة الصهيونية (لورانس،2006)، وعمل على تسهيل وتقديم المساعدات لها (غوانمة،1993). ففي 26 أب – أغسطس عام 1920م أصدر أول قانون للهجرة(الكوتا)؛ لينظم عملية دخول اليهود إلى فلسطين بصفة علنية، وبموجب ذلك القانون أعطي المندوب السامي حق تحديد عدد المهاجرين اليهود من آن إلى آخر بناء على ظروف البلاد، فسمح بدخول 16.500 مهاجر يهودي إلى فلسطين سنوياً (مردخاي وناؤور، 1984؛ وطربين،1990)، كما أصدر قراراً في أول سبتمبر عام 1920م بإنشاء دائرة الهجرة التي تولى رئاستها (ألبرت هيامسون) (Albert Hyamson) وهو يهودي صهيوني(خلة، 1982)، حتى تشرف على فتح أبواب فلسطين لهجرة الصهاينة؛ حتى يصبحوا فيها أكثرية (مردخاي وناؤور، 1984؛ وطربين،1990).

وقد صدرت عدة تعديلات على قانون الهجرة، ولم يكن الغرض منها تقييد الهجرة بل توسيع أبوابها، وكانت جميع التعديلات تناط بالمندوب السامي، وتحظى بموافقة وزارة المستعمرات(خلة، 1982)، وبعد صدور الكتاب الأبيض عام 1922م وموافقة عصبة الأمم على الانتداب البريطاني في فلسطين، حُددت الكوتات السنوية حسب الإمكانات الاقتصادية للاستيعاب في البلاد (سميث، 1991).

وعلى صعيد استملاك الأرض سهلت بريطانيا ذلك من خلال قرار صموئيل الذي أصدره في 7 تموز – يوليو عام 1920م، بأنه سيستأنف بيع الأراضي وشراؤها والمعاملات الخاصة بها، وأعلن عن تشكيل لجنة للأراضي مؤلفة من موظف بريطاني وعضوين آخرين، ووظيفتها البحث عن الأراضي التي تصلح لزيادة السكان رغبة في ترقية البلاد، وتكفل عدم وقوع الظلم على المزارعين، وأصحاب الأراضي الحاليين، كما أعلن عن تشكيل المحكمة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، وتكون مهمتها تسوية حدود الأملاك

العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وحجبها، واجتناب النزاع والتقاضي الدائمين اللذين كانا سبباً في حدوث المشاكل بين الأهالي، وأكد أنه سيعمل على إنشاء بنك التسليف الزراعي، وإصلاح السكك الحديدية، ومشروعات إنشاء الطرق وإصلاحها، وإنشاء المواصلات البرقية والتليفونية، وتحسينها، وتوفير التيار الكهربائي في جميع أنحاء البلاد، وإنشاء ميناء حيفا، وتجفيف الأراضي والمستنقعات، وغرس الغابات في الأراضي الصالحة لها(خلة، 1982).

وقد استخدم المندوبون الساميون صلاحياتهم في إصدار التشريعات الخاصة بإجراءات نزع ملكية الأرض العربية بالذات دون اليهودية (خلة، 1982)، فقد كان هربرت صموئيل أكثر مندوب سامي في فلسطين سن القوانين ليتم التصرف في الأراضي، وخلال فترة حكمة (1920–1925م)، تم سن ما لا يقل عن (150) قانوناً، وكان بعض القوانين والتشريعات التي أُقرت خلال العامين الأولين من الأهمية والخطورة بمكان، فقد سن قوانين حيوية للصهاينة، وخصصت إدارته الأراضي لليهود؛ من أجل الاستيطان المكثف، بواسطة قانون نقل الأراضي، وحشد من القوانين الأخرى المرتبطة بالأرض (السنوار،2009).

ومن أهم القوانين التي أصدرتها الحكومة البريطانية لتسهيل انتقال الأراضي إلى الصهاينة، وتحقيق الهدف المنشود؛ لإقامة الوطن (القومي) لليهودي في فلسطين، ومنها : قانون انتقال الأراضي لعام 1920م، وقانون انتقال الأراضي المعدل لعام 1921م، وقانون الأراضي المحلولة لعام 1920م، وقانون الأراضي الموات لعام 1921م، وقانون محاكم الأراضي لعام 1921م، وقانون مرسوم دستور فلسطين لعام 1922م، وقانون مثمني الأراضي لعام 1922م، وقانون استملاك الأراضي للجيش ولقوة الطيران لعام 1925م، وقانون الغابات والأحراش لعام 1926م، وقانون نزع الملكية لعام 1926م، وقانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م.

- **أثر القوانين البريطانية في تمليك الصهاينة الأراضي الفلسطينية:**

وقد أدت تلك القوانين في إحداث تغير نوعي في ملكية الأراضي الصالحة للزراعة لصالح الاستيطان الصهيوني، وتحديد مساحة الملكية العربية، وزيادة الضرائب، وتسهيل الاستيلاء على الأرض العربية الفلسطينية؛ بحجة الاستفادة منها في تنفيذ المشروعات الاقتصادية، وتضيق الخناق على الفلاحين العرب، ومنعهم من توسيع أراضيهم الزراعية، وكانت تلك القوانين تخدم الأهداف الصهيونية في تهويد فلسطين، وتغييب سكانها العرب الأصليين، وقد تم للصهاينة الاستيلاء على جزء من الأرض الفلسطينية بتلك الطريقة (هداوي، ولهن،1976؛ النحال،1981).

وقد أرضى قانون انتقال الأراضي لعام 1920م، الزعيم الصهيوني؛ وايزمان – المقرب من أحدوت هاعفوداه– الذي طالما انتقد بشدة القوانين التي تجعل الصهيونيين غير قادرين على شراء الأراضي اللازمة لإنشاء مستوطناتهم، وقد ذكر "إن بناء الفنادق، والمنازل، وافتتاح المشروعات الصناعية، والعمرانية، وسواها من التحسينات التي تبرز الحاجة الملحة إليها، يجري وقفها؛ نتيجة للقيود المفروضة على انتقال الأراضي" (طربين،1990).

وبموجب قانون الأراضي المحلولة لعام 1920م، آلت جميع الأراضي الشخصية التي امتلكها المواطنون منذ صدور القانون العثماني عام 1878م، وحتى صدور قانون الأراضي المحلولة إلى الدولة (بسيسو، 1971؛ سليمان، 1958)، وبالتالي فإن الحكومة البريطانية هدفت من وراء ذلك القانون، السيطرة على الأراضي التي زرعها الفلاحون العرب، وتم تحويلها إلى أملاك الدولة، وقد طُبِّق القانون بأثر رجعي؛ مما حرم الفلاحين من الاستفادة من الأراضي المحلولة التي كانوا يتصرفون بها؛ بهدف وضع التسهيلات أمام الصهاينة (الحزماوي، 1998؛ سليم، 1982).

أما قانون الموات فحد من قيام الأهالي العرب، باستصلاح مساحات من الأراضي غير المستزرعة، ذلك قبل أخذ إذن مسبق من مدير الأراضي؛ مما أدى إلى حرمان المزارعين العرب من الأراضي التي كانوا يشغلونها، وضمها للوكالة اليهودية مجاناً؛ تنفيذاً للمادة السادسة من صك الانتداب (سليم، 1982).

كما استغل الصهاينة حق استغلال الأراضي الموات(النحال،1981)، بموجب ذلك القانون، فقد سيطرت سلطات الانتداب على معظم أراضي الكبارة، وبرة، وقيسارية، وعتليت؛ الواقعة في منتصف الطريق بين حيفا ويافا على امتداد الساحل، وعلى أراضي بركة رمضان في طولكرم، وذلك عندما أقامت عام 1928م، دعوى بحقها في تلك الأراضي، على اعتبار أنها من الأراضي الموات، وقد حكمت المحكمة بقرارها لصالح سلطات الانتداب، ولم تعطِ لأصحابها سوى 2655 دونماً؛ تمهيداً لضمها للصهاينة (سليمان، 1958).

وعقب صدور قانون محاكم الأراضي لعام 1921م ، شكل نورمان بنتويتش (Norman Bentwich) في 15 أيار (مايو) عام 1921م، محكمة الأراضي برئاسة قاضٍ بريطاني، وعضو فلسطيني، وفي حالة وقوع خلاف بينهما يجوز للمحكمة أن تستدعي أي حاكم صلح، أو عضو في المحكمة المركزية، أو قاضٍ عضو ثالث، ومن الممكن تعيين أشخاص يقيمون في فلسطين كمساعدين في المحكمة، كما كان لرئيس المحكمة السلطة لأن يستدعي مستشارين من المقاطعة، لا يزيد عددهم عن ثلاثة، لأية دعوى كانت خصوصية، أو نوع من الدعاوي، ويحق لهؤلاء المستشارين إعطاء آرائهم دون أن يحق لهم التصويت (الحزماوي، 1998).

وساعدت تلك المحاكم الصهاينة في السيطرة على الأراضي، فقد كان كثير من الأراضي العربية مرهونة للمرابين الصهاينة، لا سيما بعد إقدام هربرت صموئيل على إغلاق البنك الزراعي العثماني؛ مما ساهم في لجوء الفلاحين الفلسطينيين إلى المرابين الصهاينة؛ لإمدادهم بالأموال، مقابل فوائد عالية، ورهن أراضيهم، وعندما عجز الفلاحون عن دفع ما عليهم من قروض، كان المرابون الصهاينة يلجأون إلى تلك المحاكم التي كانت غالباً ما تحكم لهم بنزع ملكية الأراضي المرهونة (قاسمية، 1973).

كما مارس هربرت صموئيل هوايته في تعيين الصهاينة في المناصب الحساسة في الدولة، وفي مختلف المجالات؛ لتسهيل سيطرة الصهاينة على فلسطين، فقد وضع العديد من الصهاينة في منصب مثمني الأراضي مثل المستر ن. أبستاين الذي منح رخصة لممارسة مهنة مثمني الأراضي في 20 كانون أول (ديسمبر) عام 1924م (جريدة حكومة فلسطين الرسمية، 1925).

وعندما جاء المندوب السامي الثاني؛ اللورد هربرت تشارلز بلومر (1925 – 1928م) إلى فلسطين، قام بتعديل قانون الغابات والأحراش، فأصدر في الأول من آذار (مارس) عام 1926م، قانوناً عُرف باسم قانون الغابات. وبموجبه استطاع بلومر، مصادرة المناطق المليئة بالأشجار الكثيفة، وإعلانها مناطق غابات محفوظة تحت إشراف الحكومة وإدارتها، رغم أنها أراضٍ عربية يملكها عرب فلسطين بموجب ملكية؛ وذلك لتسهيل انتقالها للصهاينة (النحال،1981؛ بسيسو، 1971)، وأجازت المادة (3) من القانون للمندوب السامي الحق في وضع أية غابة تحت إشراف الحكومة، وإدارتها كغابة محفوظة(جريدة حكومة فلسطين الرسمية، 1925).

وبذلك حرم ذلك القانون السكان الذين كانوا ينتفعون من الغابات من الاستفادة منها(جريدة حكومة فلسطين الرسمية، 1925)، كما صادرت الحكومة البريطانية أراضٍ عربية مليئة بأشجار الغابات، ووضعتها تحت إشرافها، وقد وضعت تلك الأراضي تحت تصرف الصهاينة؛ لتصبح فيما بعد ملكاً لهم(النحال،1981؛ بسيسو، 1971).

وقد استمرت سلطات الانتداب بالعمل على نهج هربرت صموئيل؛ لتكون تلك القوانين السلاح الفعال في أيدي الحكومة البريطانية والصهاينة؛ للاستيلاء على الأراضي، فأصدرت قانون نزع الملكية لعام 1926م (شبيب، 1999؛ بسيسو، 1971)، والذي يُعد من أخطر قوانين الأراضي التي سنتها سلطات الانتداب؛ لأنه أباح للسلطات حق الاستيلاء على أرض تحت ستار الصالح العام، وبحجة استغلالها للمرافق العامة، وبموجب ذلك القانون استولت سلطات الانتداب على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية؛ تمهيداً لنقلها للصهاينة؛ لتنفيذ المشروعات الاقتصادية الصهيونية الكبيرة، فسهلت شراء 165 ألف دونم من أراضي الحولة، ومنحت شركة الكهرباء الفلسطينية (الصهيونية) 18 ألف دونم كانت نزعتها من أصحابها(سليمان، 1958)، كما استغل المندوب السامي السير جون روبرت تشانسلور (John Chancellor) (1928 –1931م) المادة الثالثة لنزع الأراضي بحجة إقامة مشاريع عليها، وقد جاء في جريدة حكومة فلسطين في عددها 232، الصادر في الأول من نيسان (أبريل) عام 1929م، أن المندوب السامي تشانسلور، نزع ملكية الأراضي الواقعة على طريق حيفا، وعكا، ورأس الناقورة؛ بحجة مشروع عمومي، كما نزع قطعة أرض من خان اللبن في قضاء نابلس؛ لبناء مخفر بوليس عليها(جريدة حكومة فلسطين الرسمية، 1929).

وقد كانت معظم ملكية أراضي فلسطين في أواخر العهد العثماني، خاضعة لنظام المشاع، الذي كان يمثل عقبة أمام انتقال الأراضي إلى الصهاينة (الجندي، 1986)، كما حدّ من نشاط السلطات البريطانية(سليمان، 1958)، لذا أرادت السلطات البريطانية القضاء على نظام المشاع الذي كان يقف عقبة أمام انتقال الأراضي للصهاينة، فعينت عام 1923م، لجنة للبحث في الأراضي المشاع، ونتيجة لتوصياتها أصدرت سلطات الانتداب في 30 أيار (مايو) عام 1928م، قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي لعام 1928م، للقضاء على نظام المشاع، وبعد صدور القانون، شكلت سلطات الانتداب دائرة التسوية؛ لتنفيذ ما جاء في ذلك القانون، برئاسة فردريك سلمون الصهيوني، إضافةً إلى 14 عضواً من بينهم عضوان بريطانيان، و5 أعضاء عرب، و7 أعضاء صهاينة يتبوؤون المراكز الحساسة في الإدارة ، وكان هدف سلطات الانتداب من وضع أغلب أعضاء الدائرة من الصهاينة؛ ليتمكنوا من تنفيذ أهدافهم في تسوية الأراضي ضمن المناطق التي كانوا يركزون فيها على شراء الأراضي (الحزماوي، 1998؛ بو يصير، 2001).

وقد أوضحت سلطات الانتداب أن قانون تسوية ملكية الأراضي جاء لينظم مسألة الأراضي، ويحل مشاكل ملكيات الأراضي ونزاعاتها، وتمهد لكل مالك مهما كانت حصته أن يحصل على خريطة وسند لحصته؛ أو ملكه وكان مرد ذلك إلى محاكم الأراضي التي كانت القضايا تطول فيها كثيراً وقد لا تنتهي، كانت تلك المشاكل والنزاعات من الثغرات المهمة في سبيل تحقيق مطامع الصهاينة بدرجة كبيرة (موسى، 1980؛ دروزة، 1950)، فقد انحصرت عمليات التسوية في مناطق السهول الساحلية، والخصبة، والأراضي المروية أو القابلة للري، وذلك بهدف تحقيق مطامع الصهيونية، الرامية للسيطرة على أكبر قدر من الأراضي، وقد اتضح فيما بعد أن تلك الأراضي تقع ضمن المناطق التي اقترحتها الحكومة البريطانية؛ لإقامة الدولة اليهودية (خلة، 1982)، وهدفت من استخلاص أكبر مساحة ضمن تلك المنطقة من مالكيها العرب، بحجة أنها معطلة، أو لا تدخل ضمن كواشين الملاك العرب، وتسجيلها باسم أملاك الدولة، ثم تنقلها للصهاينة فيما بعد(دروزة، 1950)، وفي الوقت نفسه لم يقم مأمور التسوية بأخذ ملكية شبرٍ واحد من الأراضي التي كان يمتلكها الصهاينة، بموجب ذلك القانون، وانتقلت إلى ملكية الدولة، رغم أن كواشين الأرض التي كان يمتلكها الصهاينة لم تكن لها قوة الأقدمية التي بها كواشين ملكية الأرض لدى العرب(خلة، 1982).

العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المطلب الثاني: دور أحدوت هاعفوداه في الهجرة والاستيطان الصهيوني (1919–1930م):

اعتبر أحدوت هاعفوداه نفسه منذ تأسيسه ليس مجرد حزب جديد في فلسطين هدفه العمل السياسي أو الاستيلاء على الحكم فحسب، بل هو تنظيم طلائعي شامل، يسعى لتوحيد القوى العمالية الصهيونية، وإقامة مجتمع عمالي يهودي في فلسطين بكل مقوماته، ولذلك أعلن في دستوره أنه يعتبر حركة العمل في أرض إسرائيل فرعاً من الحركة الصهيونية بين اليهود، الساعية لإنقاذهم من المهجر، وهدفها بعث اليهود العائدين بجماهيرهم إلى بلدهم ليستوطنوا فيه، ويتحولوا إلى شعب حر يحكم بلده (جريس،1986).

ولم يكتف أحدوت هاعفوداه بما جاء من مبادئ عامة في دستوره بل أعلن أنه يفهم الصهيونية أنها حركة هجرة شعبية واسعة ومنظمة، هدفها إعادة بناء حياة الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، كمجتمع عامل، حر ومتساو في الحقوق، يعيش على جهده، يسيطر على ممتلكاته، وينتظم عمله واقتصاده وثقافته كما يحلو له، ولتنفيذ تلك الأهداف نادى بما يلي:

أ- تحويل ملكية الأراضي في أرض إسرائيل، ومياهها ومصادرها الطبيعية إلى اليهود لتكون ملكاً أبدياً للشعب بأكمله.

ب- تأسيس رأسمال قومي لاستصلاح الأراضي وإقامة منشآت دائمة لخدمة الأمة، مثل: سكك حديد، وموانئ، وأحراج، وسفن، وسدود مياه، وإنارة وكهرباء، وتأسيس صندوق قومي يخصص لتنمية الزراعة والصناعة.

ت- هجرة طلائعيين إلى البلد ليعيشوا فيها حياة عمل، لتمهيد الطريق وخلق الظروف لهجرة شعبية واسعة، والاشتراك في خلق طبقة عاملة حيوية، تُؤسس مجتمع العمل العتيد.

ث- نشر اللغة العبرية، وقيم الثقافة بين الشعب بكافة فئاته، وإشراك جمهور العاملين في الحياة الثقافية وخلقها (جريس،1986).

أولاً: دور أحدوت هاعفوداه في الهجرة الصهيونية (1919–1930م):

ولعبت الهجرة اليهودية إلى فلسطين دوراً هاماً في تركيب التجمع الصهيوني، وتحديد خلفياته التاريخية، وأثرت بالتالي على تحديد شكل القيادات التي بداخله، وطبيعة الأحزاب والمؤسسات السياسية أيضاً (غوانمة، 1993).

وقد كان لأحدوت هاعفوداه دوراً مهماً في استقبال المهاجرين الصهاينة خلال موجتي الهجرة الثالثة والرابعة، فقد تنافس مع (حزب هابوعيل هاتسعير) في تقديم الدعم العاجل، وتذليل العقبات التي تواجه المهاجرين، من خلال معالجة المشاكل التنظيمية، وتأمين المعدات اللازمة لاستقبال الوافدين الجدد، وقد اعتمد أحدوت هاعفوداه على أعضاء (الكيبوتس) في شق الطرق وبنائها وتطويرها للوافدين، كما شجع أحدوت هاعفوداه الوافدين الصهاينة للانضمام للحزب، لاعتقاده أن المزيد من عمليات الهجرة يثير عاطفة مؤيدي الصهيونية لتقديم الدعم والمساعدة للاستيطان في فلسطين، كما حاول أحدوت هاعفوداه التودد للوافدين الجدد من أجل إظهار الفارق بينه وبين الأحزاب الأخرى (Lucas,1975).

1) الهجرة الثالثة (Third Aliya) (1919–1923م):

فقد توقفت موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914–1918م)، ثم عادت من جديد بعد نهاية الحرب عام 1918م، فقد تتالى وصول أعداد صغيرة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين بطرق مختلفة، وقد ازدادت تلك الأعداد خلال النصف الأول من عام 1919م؛ مما حمل رئاسة المنظمة الصهيونية لإصدار نداءات إلى فروعها في أنحاء العالم تحثها لإيقاف إرسال المهاجرين إلى فلسطين لحين استكمال الاستعدادات والإجراءات في فلسطين لاستيعابهم، ولكن تلك النداءات لم تحظ برضى العمال الذين كانوا معنيين بزيادة عددهم في فلسطين بأي طريقة، فقاموا في أول عملية تحد لرئاسة المنظمة الصهيونية،

بإيفاد مبعوثين عنهم إلى خارج فلسطين؛ لحث المهاجرين على القدوم لفلسطين وتنظيم عملية هجرتهم، وأسفر ذلك النشاط عن دخول بضعة ألاف من المهاجرين اليهود الجدد إلى فلسطين خلال عام 1919م، والنصف الأول من عام 1920م قبل صدور أول قانون ينظم الهجرة من سلطات الاحتلال البريطاني، وكان أولئك المهاجرون طلائع موجة جديدة من الهجرة عُرفت باسم الهجرة الثالثة، واستمرت حتى عام 1923م، ودخل من خلال هذه الموجة حوالي35 ألف مهاجر يهودي، أغلبيتهم من الاتحاد السوفييتي وبولندا؛ ويرجع السبب وراء ذلك التدفق الهائل من هذين البلدين أن الولايات المتحدة أغلقت أبوابها أمام المهاجرين، إضافة إلى سماح السلطات البولندية لهم بمغادرة البلاد لكي تقلل من عدد اليهود العاملين في بعض المجالات الاقتصادية (غوانمة، 1993؛ عطايا، 1993)، ورومانيا، إضافة إلى أعداد قليلة من ليتوانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة (شاكر، 2002؛ الكيالي، 1989)، وغلب على مهاجري تلك الموجة العناصر الشابة، والانتماء إلى حركة الطليعة (الحالوتس) التابعة للحركة العمالية التي يسيطر عليها أحدوت هاعفوداه، التي تقوم بتدريب الشباب على الأعمال التي سيقومون لها في فلسطين، حتى لُقبت "بهجرة الرواد" (Dunner,1950).

وقد استفاد مهاجرو تلك الموجة من القوانين البريطانية الصادرة خلال تلك المرحلة لزيادة أعدادهم في فلسطين، حيث أصدر المندوب السامي صموئيل في 26 آب (أغسطس) عام 1920م أول قانون للهجرة إلى فلسطين(الجندي، 1986)، وكان أوائل المهاجرين من لاجئي الثورة الروسية المتأثرين بالفكر الاشتراكي والتعاوني، والاتجاهات السياسية والاجتماعية السائدة ببلدانهم التي هاجروا منها (جريس،1986؛ مهاني،2010)، وكان من بينهم أهم الزعماء الصهاينة والأدباء والمعلمين العبريين في الخارج، وكانت هذه الهجرة حتى عام 1921م حرة لأصحاب رؤوس الأموال والأقارب ورجال الدين (تلمي، 1988).

وعلى إثر أحداث الأول من أيار (مايو) عام 1921م، في يافا، وتزايد استياء الفلسطينيين من الهجرة الصهيونية (الشريف، 1985)؛ قام الانتداب البريطاني بتحديد عدد تصاريح الهجرة على أيدي الانتداب البريطاني بموافقة الإدارة الصهيونية، وفي عام 1922م أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض عام 1922م الذي عزل الضفة الشرقية لنهر الأردن عن فلسطين، وسمح للهجرة وفقاً لقدرة الاستيعاب الاقتصادي، وطبقاً لمصالح السكان الموجودين في فلسطين(تلمي، 1988).

كما وفر صك الانتداب البريطاني على فلسطين النصوص، والشروط الكفيلة بإطلاق الحركة الصهيونية وأجهزتها المختلفة في شتى المجالات، لدعم الوجود الصهيوني في فلسطين، فقد نصت المادة الرابعة من الصك المذكور على مايلي: "يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن (القومي) الصهيوني، ومصالح السكان الصهاينة في فلسطين؛ ولتساعد في ترقية البلد، على أن يكون خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة" (شريح، 1988).

وبعد أن اعترفت سلطة الانتداب بشرعية الوكالة اليهودية، أصبحت الهجرة الصهيونية إلى فلسطين تأخذ طابعاً قانونياً(الجندي، 1986).

العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ولقد وضع مهاجرو الموجة الثالثة أُسس تطور الييشوف اليهودي في فلسطين، ومن الأدلة على ذلك:

أ- الاستغناء عن العمالة العربية في المستوطنات الزراعية الصهيونية؛ لوجود العناصر المدربة على الزراعة من مهاجري تلك الموجة (ياسين، 1975؛ الزهار، 2011).

ب- كان معظم المهاجرين من اليهود البولنديين الحرفيين، وأصحاب المتاجر الصغيرة (سعد، 1969؛ الهنيدي، 2003)، ومدربين على مهن يدوية، أهمها الزراعية والقريبين في مفاهيمهم الاجتماعية والسياسية من أبناء الهجرة الثانية، لذلك لم يجدوا صعوبة في الاندماج معهم، فشكلوا وإياهم بسرعة قوة متماسكة، سعوا من أجل إقامة المجتمع العمالي في فلسطين، ولم تتمكن طلائع أولئك المهاجرين من إنشاء مستوطنات خاصة بهم لعدم وجود أراض زراعية كافية في حوزة مؤسسات الاستيطان الصهيونية، ولقلة إمكاناتها المالية، فقاموا بالتعاطي في الأعمال التي توفرت لهم (جريس،1986).

ت- نشط أبناء تلك الموجة في مجال بناء معسكرات الجيش، وتشجير الغابات، وتجفيف المستنقعات، وبناء المقابر، وإعداد الأراضي الزراعية، وشق الطرق، وإنشاء السكك الحديدية، واشتغلوا منشآت الهاتف والموانئ والنقل والوظائف الحكومية على اختلافها، وكان أكثر من نصف المهاجرين في هذه الموجة من العازبين أو الأزواج الشبان؛ مما ساعدهم على التكيف بسهولة نسبية مع الأوضاع الجديدة (أربل، 1981).

ث- ازدهرت الصناعة الصهيونية في فلسطين بتلك الموجة، حيث بلغت نسبة القوى العاملة في ذلك المجال 18% (Nahum,2000).

ج- وضعت الموجة أُسس المؤسسات العمالية، والعسكرية، والسياسية، والاقتصادية، مثل: الهستدروت، والهاغاناة، والمجلس القومي (فاعاد ليئومي)، وكانت القوة الفاعلة في ذلك كله حزب أحدوت هاعفوداه العمالي الذي تصدّر للنشاط العمالي والهجرة والاستيطان (حسونة، 2004).

ح- ساهمت رؤوس الأموال التي أدخلها المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين؛ في تنمية القطاع الاقتصادي الصهيوني، حيث أُنفق الجزء الأكبر من تلك الأموال في أغراض بناء المساكن، والمنشآت، وإنشاء وتنمية المستوطنات الزراعية، والمصانع، والتجارة (ياسين، 1975).

خ- تركز تواجد مهاجرو تلك الموجة في المدن، خاصة المدن الكبرى، وهي القدس، وتل أبيب، وحيفا (بقير، 1983)، فحسب إحصاء عام 1922م كان 18% من السكان الصهاينة فقط يسكنون في الريف(ياسين، 1975)، بينما 82% منهم كانوا يسكنون المدن، ففي القدس سكن حوالي34.000 نسمة، أما في تل أبيب فسكنها حوالي20.000 نسمة، أما في حيفا فكان فيها 14.400 نسمة، بينما مدينة صفد فسكنها3000 نسمة، وقُدر رأسمالهم آنذاك بنصف مليون جنيه فلسطيني، في حين قُدرت الأراضي الزراعية التي كانت تحت ملكيتهم بحوالي 350.000 دونم (كيرشنباوم، 1983).

د- أدخل أفراد تلك الموجة شكلاً جديداً للمستوطنات الزراعية عُرفت باسم (الموشاف عوفديم) (Moshav Ovadim) أي (قرية العمل) التي أُقيمت على أخصب الأراضي الزراعية في فلسطين، في السهل الساحلي؛ مما أسهم في تغيير التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للصهاينة في الييشوف اليهودي، وقد عُرضت فكرة (الكيبوتساه الكبيرة) على المؤتمر الصهيوني الثالث عشر الذي عُقد في كرلسباد في تشيكوسلوفاكيا عام 1923م، فوافق عليها، واعتمدها أساساً لإقامة المستوطنات الصهيونية في فلسطين، ومع نهاية مرحلة الهجرة الثالثة عام 1923م، تمكن الصهاينة من إنشاء 23 مستوطنة صهيونية جديدة ما بين كيبوتس، وموشاف، وبلدة، ومدينة؛ فارتفع بذلك عدد المستوطنات الصهيونية في فلسطين إلى 63 مستوطنة (الزهار، 2011)، وقد كانت

المستوطنات الزراعية قد شكلت مختبرات سياسية واقتصادية وثقافية تضاع فيها الصورة الجديدة للتجمع الصهيوني في فلسطين (أبو حلبية، 2011).

ذ- وقد دشن مهاجرو الموجة منظمة جديدة عُرفت باسم كتيبة العمل، وهي منظمة ذات مصدر إلهام ثوري، فالفكرة تتمثل في تكوين اتحاد عمال تمتد إلى باقي البلد وتغطي النشاطات الاقتصادية، واستطاعت الموجة الثالثة من تكوين الاتحاد النقابي، وكان غالبية أعضائه من الهجرة الثالثة، أما أعضاء اللجنة التنفيذية له من أعضاء الهجرة الثانية (لورانس، 2006).

وفي أواخر عام 1922م ظهرت أزمة اقتصادية عمت جميع طبقات الصهاينة في فلسطين، وخاصة العمال، وقد بلغت ذروتها في عام 1923م، حيث كان هناك حوالي 2.300 عامل دون عمل، وشكلوا ربع العمالة الصهيونية في فلسطين آنذاك، الأمر التي تسبب في نزوح حوالي 3.500 عامل من فلسطين إلى بلدانهم الأم (تلمي، 1988)، واستمرت الأزمة الاقتصادية حتى أوائل عام 1924م، فمع قدوم الموجة الرابعة انتهت الأزمة(أربل، 1981).

2) الهجرة الرابعة (Fourth Aliya) (1924-1931م):

كان التجمع الصهيوني في فلسطين يعاني من أزمة اقتصادية حادة، إضافة إلى الوضع السيء للسكان في المستوطنات؛ مما تسبب في ارتفاع نسبة البطالة، وتدني عدد المهاجرين إلى فلسطين، ونزوح عدد كبير من الصهاينة من فلسطين، وبينما كان الوضع كذلك، جاء التحول مع وصول مهاجري الموجة الرابعة (أربل، 1981)، من الهجرة الصهيونية إلى فلسكين بين عامي (1924-1931م)، وكان أغلبها من يهود بولندا، إضافة لمهاجرين من ألمانيا، وروسيا، ورومانيا، من أصحاب الطبقة الوسطى (تجار، وصناع)، من أرباب العمل والتجارة (العملة، 1990؛ السهلي، 1989)، ولُقبت باسم (هجرة غرابسكي) (Grabski Aliyah) نسبة إلى رئيس وزراء بولندا (فلديسلب غرابسكي) (Władysław Grabski)، المعروف بمعاداته لليهود فانتهج سياسة اقتصادية دفعت اليهود إلى الهجرة (المسيري، 1990)، وقُدر عدد أفرادها بحوالي 82 ألف مهاجر صهيوني، وكان 40% منهم من أصحاب رؤوس الأموال، والبقية انتمت إلى فئة العمال (ناؤور، 1984).

ويرجع ارتفاع عدد مهاجري تلك الموجة لأسباب عدة منها:

أ. تطبيق قانون الحصص (نظام الكوتا) في الولايات المتحدة عام 1924م؛ مما أدى زيادة عدد المهاجرين إلى فلسطين، بعد أن أُغلقت أبواب الهجرة إلى أمريكا (لورانس، 2006).

ب. الأزمات الاقتصادية في شرق أوروبا، ووسطها، وخاصة في بولندا أدت إلى ارتفاع أعداد المهاجرين القادمين من بولندا (Rosenberg,1946; Don, 1988).

ت. صعود النازيين لحكم ألمانيا، الذين أعلنوا اضطهادهم لليهود، فاستغلت الحركة الصهيونية ذلك الإعلان واتصلت بالحكومة النازية التي اتفقت مع الوكالة اليهودية لمساعدة الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين.

ث. تأثرت الدول الأوروبية الشرقية بما فعلته ألمانيا نحو اليهود، ففي بولندا أعلن رئيس الوزراء (سلادنوسكي) بأن الصراع الاقتصادي ضد اليهود كان له مبرر، وأن الحل هو تقليل عدد اليهود في البلاد من خلال الهجرة، ، فقام بعدة إجراءات وقيود على نشاط اليهود الاقتصادي هناك، ومارس التمييز ضدهم في التوظيف وفرص العمل، مما دفع أعداد من أبناء الجالية اليهودية البولندية بالرحيل إلى فلسطين، بسبب القيود الأمريكية المفروضة على هجرة البولنديين إليها، حالت دون تحقيق أمنيتهم، فكانت فلسطين خيارهم الثاني، وقد وصل إلى فلسطين خلال أعوام الهجرة الرابعة العدد التالي من المهاجرين(شوفاني،2002).

العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ج. مجاهرة رومانيا باضطهاد اليهود من خلال المنظمة الرومانية التي أنشأتها وهي منظمة (كورنيليو زيلاكودريانو)، بسبب الأزمة الاقتصادية التي انتشرت فيها أيضاً (غوانمة، 1993).

فقد شكلت الموجة الرابعة طفرة نوعية وكمية في أوضاع الاستيطان الصهيوني في فلسطين (شوفاني،2002)، حيث تميز أعضائها بالقيام بنشاطات اقتصادية، وإحضار الأموال؛ مما ساعد على إنعاش النشاطات الاقتصادية الصهيونية في فلسطين، وحدث تطور سريع ومفاجئ، واتسعت رقعة الأعمال الصناعية، والحرفية ونمت التجارة وتوسعت الشوارع الرئيسة، وفتحت المحال الصغيرة في كل مكان، وتأسست في فلسطين قاعدة صناعية صهيونية، وخصوصاً صناعات المواد الغذائية ولوازم البناء وبعض فروع الكيماويات (Rosenberg,1946)، وقد رفض مهاجرو تلك الموجة حياة الزراعة القاسية وصعوبة في التكيف مع بيئتهم الجديدة؛ فنشطوا في شراء الأراضي، وإقامة المساكن عليها لتأجيرها (Scharfstein,1994)، فأقبلوا على المعيشة في المدن؛ واستقر المهاجرون الجدد في المدن الكبرى تل أبيب (تسحور، 1987)، وحيفا والقدس، ويافا؛ مما يفسر ارتفاع عدد سكان تل أبيب من 20 ألفاً عام 1922م، إلى 46 ألفاً في عام 1925م، كما عرفت مدن يافا، والقدس أيضاً زيادة كبيرة في عدد سكانهما من الصهاينة (كيرشنباوم، 1982).

ومنذ منتصف عام 1924م، وحتى نهاية عام 1925م، شهدت مدينة تل أبيب ازهاراً في مجال البناء، حتى أصبحت مصدر التشغيل الأول للعمال، وهدف الاستثمار المربح لأصحاب رؤوس الأموال(ناؤور، 1984)، وتم إقامة العديد من المصانع المختلفة: للوازم البناء، والمواد الغذائية، وبعض فروع الكيماويات، والنسيج، والطباعة، وصناعة الأخشاب، والأدوات الحديدية (زمين، د.ت).

وخلافاً للهجرات السابقة لم يركز مهاجرو الموجة الرابعة نشاطهم في المجال العقاري، بل ساهمت ظروف موضوعية ساهمت مؤسسات الاستيطان الصهيونية الرسمية في صياغتها؛ فقد استمرت تلك المؤسسات في مساعيها الهادفة لاستملاك الأراضي، رغم إمكاناتها المالية الضعيفة لشراء أراضي كبيرة، وتمكن اليهود خلال عام 1924م كم شراء 44800 دونم من الأراضي في فلسطين، وشراء 176100دونم عام 1925م، وخلال عامي 1926–1927م تم شراء 39000 دونم و19000 دونم على التوالي(جريس،1986).

وقد قامت سلطات الانتداب في آب (أغسطس) عام 1925م، بتعديل قانو الهجرة، وشددت على ضرورة انتماء المهاجرين إلى الطبقة الوسطى، وتوافق ذلك القانون مع حاجة المؤسسات الصهيونية للعمال المرة، وقد وصلت نسبة البطالة بين المهاجرين الصهاينة خلال عام 1925م، إلى 5000 عامل عن العمل؛ بسبب عدم تأهلهم للعمل(سمارة، 1979).

وكان من نتائج ذلك القانون التوسع السريع والمفاجئ للأنشطة الاقتصادية (التجارية، والصناعية)، وخلال انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع عشر في فينا بالنمسا عام 1925م، وجرى اتفاق بين الإدارة العامة للحركة الصهيونية، والكيرين هايسود، وبنك إيفك، بإنشاء مؤسسة خاصة لتقديم القروض للصناعة، مما أدى إلى ارتفاع عدد المصانع الصهيونية في فلسطين عام 1928م إلى (1.098) مصنعاً، وعمل فيها 7.381 عاملاً صهيونياً، وانحصرت رؤوس الأموال في المشاريع الكبرى، مثل: شركة الكهرباء، ومصانع الزيوت، ومواد البناء، والمطاحن الكبرى، ومصنع الملح في عتليت (أهروني، 1991؛ بيلين، 1987).

ورغم ذلك الازدهار الاقتصادي، وما ترتب عليه من حرية عمل لرأس المال الخاص لم يدم طويلاً، فسرعان ما اجتاحت أزمة اقتصادية التجمع الصهيوني في فلسطين كادت تؤدي إلى شلله، وأدى لانخفاض رؤوس الأموال التي كانت تُرسل لفلسطين، وتقلصت أعمال البناء، وتفشى البطالة، وإفلاس مشروعات صناعية عدة كانت في بداية طريقها (Roy, 1995)؛ مما أثر على الهجرة الصهيونية إلى

العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

فلسطين، فتقلص حجمها بنسب كبيرة، فبينما دخل فلسطين خلال عام 1925م نحو 33.800 مهاجر، انخفض عددهم عام 1926م إلى13.100 مهاجر، الأمر الذي أدى في حركة نزوح، وقد استمرت الأزمة طيلة عام 1927م، لدرجة أن عدد الذين نزحوا عن فلسطين زاد على عدد الذين هاجروا إليها زيادة كبيرة، وقد استقبل العمال العاطلين عن العمل دافيد بن غوريون – السكرتير الأول للهستدروت وأحد قادة أحدوت هاعفوداه–، بمظاهرة صاخبة في تل أبيب حملت شعارات، ومنها: "أعطنا الخبز" (سعد، 1985)؛ مما دفع بن غوريون لإجبار الهستدروت، والمؤسسات الصهيونية بتوزيع الأموال على العمال العاطلين عن العمل في تل أبيب، وحيفا، ويافا، والقدس(المسجلين في الهستدروت)، ولكن استمرت الأزمة عامين، إلى أن حُلت تلقائياً من خلال انخفاض الهجرة من ناحية، والبحث عن مصادر تشغيل جديدة غير البناء، مما أدى إلى فتح مصانع جديدة استوعبت العمال (برومكين، 1971).

وقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م، على دول عدة من ضمنها بولندا، ورومانيا، اللتين كانتا تضمان تجمعات يهودية كبيرة نسبياً، فازدادت أوضاعهما الاقتصادية تدهوراً (جريس، 1986)، وعلى إثر ذلك ارتأى معظم اليهود ضرورة مغادرة تلك البلاد؛ لأن مستقبلهم غير مضمون فيها، والتوجه إلى العمل على دخول فلسطين، فدخل فلسطين ما بين عامي 1929–1931م، نحو 4–5 آلاف يهودي، كان معظمهم من أعضاء الحالوتس (Bord).

ثانياً: دور أحدوت هاعفوداه في الاستيطان الصهيوني (1919–1930م):

ساهم أحدوت هاعفوداه بدور مهم في الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ نشأته عام 1919م، حيث أنشئ عدد من المستوطنات الصهيونية في فلسطين، وأسس العديد المؤسسات التي ساهمت في تطور المستوطنات ودعم الصهاينة في فلسطين.

لقد سيطر الركود على النشاط الاستيطاني الفعلي في فلسطين خلال المرحلة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب تدهور علاقات المنظمة الصهيونية العالمية مع اليهود في فلسطين، وإقرار الانتداب البريطاني على فلسطين من جهة أخرى، وضعف إمكانات المنظمة المالية من ناحية بسبب صرف الكثير من الأموال للتجنيد في الجيش البريطاني، وإغلاق مكاتب تسجيل الطابو الأراضي في فلسطين، ووقف عمليات بيع الأراضي وشرائها من ناحية أخرى، ورغم ذلك إلا أن تلك الفترة كانت زاخرة بالأفكار الاستيطانية الجديدة التي أثرت فيما بعد على طابع الاستيطان الصهيوني في فلسطين واتجاهاته (جريس، 1986).

حيث وجهت الحركة الصهيونية الاستيطان منذ البداية بشكل سليم، حيث تم الاستيطان أولاً في الأراضي الخراب وغير المستغلة، وقد وضع ذلك التوجه (شموئيل يفينئيلي) من مؤسسي أحدوت هاعفوداه عام 1920م، ودعا لضرورة تركيز الاستيطان بعيداً عن المناطق المسكونة بالعرب خاصة في السهل الساحلي (دورون، 1988).

فقد شكلت فترة موجه الهجرة الثالثة مرحلة جديدة من الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وقام الاستيطان على أسس جماعية مشتركة، وفي موجة الهجرة الرابعة توسعت وتماسكت الأطر التنظيمية والاستيطانية لحركة العمال، وفي بداية موجة الهجرة الرابعة كانت النقابة العامة للعمال (الهستدروت) المنظمة الكبرى، والأكثر تنظيماً في الاستيطان الصهيوني (يشيعيهو)

ومن أشكال الاستيطان التي عُرفت خلال موجة الهجرة الثالثة الكيبوتس وموشاف هعفوديم (العمال)، فكان الكيبوتس فكرة (شلومو لافي – ليبكوفيتش) – أحد قادة أحدوت هاعفوداه – الذي اختار حلاً وسطاً بين فكرة كتيبة القرية التعاونية العامة، التي يختلف مكانها باختلاف مكان عملها، وبين فكرة الكيبوتس الصغير الذي يستوعب عدداً قليلاً من المهاجرين ويحافظ على إطار مغلق، وقد تمت إقامة كيبوتس عين حارود (جالود) كأول كيبوتس في مرج ابن عامر (رفائيل، 2000؛ أبو حلبية، 2011).

كما وُضعت الأسس الجديدة لإقامة أصناف جديدة من المستوطنات؛ مما أدى إلى نشوب خلاف بين المستوطنين في مستوطنة دجانيا الواقعة بالقرب من بحيرة طبريا؛ سببه مطالبة مستوطنيها بتحويلها من كيبوتس صغيرة ضمت عشرات المستوطنين، إلى كيبوتس كبير ضم بضع مئات؛ مما أدى إلى انشقاق مؤيدي الكيبوتس عن المستوطنة الأم فأقاموا مستوطنة دجانيا (ب)، كما أقيمت في أواخر عام 1921م أول مستوطنة من نوع الموشاف هي (نهلال) (معلول) (جريس، 1986).

وقام الموشاف بتنظيم عمليات تسويق المنتجات وشراء احتياجات المستوطنين على أساس تعاوني إجباري لكل الأعضاء، ويطبق مبدأ التصرف الفردي بالأرض المستأجرة إلى جانب تخطيط جماعي لعمليات الإنتاج والتسويق، وجمعت بين الفردية في التملك والجماعية في التخطيط (أبو حلبية، 2011؛ طهبوب، 1982).

وقد أعلن أحدوت هاعفوداه في المؤتمر الثالث المنعقد في حيفا عام 1922م عن الحاجة إلى تنظيم كيبوتسات زراعية تعمل تحت إدارة الهستدورت؛ من أجل تقوية الاستيطان الزراعي وزيادة الإنتاج واستيعاب المهاجرين (نير، 1980).

وشارك أحدوت هاعفوداه في إنشاء المستوطنات التعاونية في فلسطين، ومازال متأثراً بالمفهوم الماركسي للاشتراكية رغم انقسام الجناح اليساري من بوعالي تسيون(أبو حلبية، 2011).

فالمستوطنات الصهيونية من نوع (الموشافاه) القائمة على الملكية الخاصة لم تحظ بإعجاب المسؤولين الجدد عن عمليات الاستيطان، بسبب سيطرة العمال العرب على العمل فيها فأصبحت غير صالحة لإقامة مجتمع العمل اليهودي، ولذلك قضت المصلحة بعدم إقامة مستوطنات مماثلة لها، فتبنت المنظمة الصهيونية العالمية تجربة جديدة لإقامة ما يسمى الكيبوتساه (مستوطنة تعاونية) لكن فشلت تلك التجربة لأسباب مختلفة، وكان من أبرز منتقدي تجربة الكيبوتساه شلومو لافي (لفكوفيتش) الذي أوضح في سلسلة مقالات نشرها في صحيفة (كونتراس) التابعة لأحدوت هاعفوداه أن الكيبوتساه لم تكن ناجحة بما فيه الكفاية، لأن مؤسسيها لم يستطيعوا الاستمرار في خطوتهم الثورية الأولى بواسطة زيادة عددهم، ولذلك كان مصير الكيبوتساه الصغير المنغلقة على ذاتها الفشل، ونادى بإقامة الكيبوتساه الكبيرة المستعدة لاستيعاب المهاجرين الجدد، والتي تعمل في الزراعة والصناعة والحرف، وتسعى إلى الاكتفاء الذاتي، كما أنها ليست بحاجة إلى تشغيل عمال مستأجرين، لأنها تستطيع أن تجند العمال من بين الحرفيين من أعضائها، وقد عُرض هذا البرنامج الذي طرحه لافي على المؤتمر الصهيوني الثالث عشر عام 1923م وتم إقراره وأُعتبر أساساً لإقامة ذلك النوع من المستوطنات التي عُرفت باسم (الكيبوتس) (جريس، 1986).

وقد بقيت الأفكار الاستيطانية الصهيونية الجديدة حبراً على ورق إلى أن تم فرض الانتداب البريطاني على فلسطين وإقامة الحكم المدني فيها، ومن ثم إعادة افتتاح مكاتب تسجيل الأراضي (الطابو)، مما مكن الصهاينة من عقد صفقات شراء أراضٍ جديدة بصورة قانونية، فمنذ ذلك الوقت تمكن الصهاينة العمال حتى أواخر عام 1922م من امتلاك أو حيازة نحو 173400 دونم من الأراضي، وبذلك بلغت مساحة الأراضي التي كان يسيطر عليها اليهود في فلسطين حتى أواخر عام 1922م 594000دونم(جريس، 1986).

وقد سيطرت الخلافات السياسية على الحركة الكيبوتسية، وأدت إلى شل عصبة الكيبوتسات منذ عام 1924م، وكان المنشقون من أنصار الكيبوتسات الكبيرة المفتوحة لكل من يريد الانتساب إليها، وأن ذلك الأسلوب هو الطريق الأمثل لإقامة مجتمع يهودي عامل واستيعاب المهاجرين الجدد، ولقد قرر المؤتمر الرابع لأحدوت هاعفوداه المنعقد في كيبوتس عين حارود خلال 11–19 أيار (مايو) عام 1924م تبني الأسلوب الاستيطاني الذي أعلن عنه أنصار الكيبوتسات الكبيرة(جريس، 1986).

وقام أحدوت هاعفوداه بتأسيس بنك هبوعليم (بنك العمال)، وشركة البناء ومؤسسات زراعية وشركات خدماتية من أجل توسيع الاستيطان (يشيعيهو).

كما بذلت قيادة أحدوت هاعفوداه بمساعدة المنظمات الأخرى، جهوداً بالغة للحصول على دعم فعال لاستيطان فلسطين، حيث سعت لانخراط المستوطنين الصهاينة في اقتصاد فلسطين، وفي الهيئات التي شكلتها السلطات البريطانية، للإدارة الذاتية المحلية، وأنشأوا مستوطنات جديدة ووسعوا التجمعات الاستيطانية القائمة (دادياني، 1989).

وفي عام 1923م وصلت أوضاع الاستيطان اليهودي الاقتصادية إلى درجة كبيرة من السوء، وخاصة في أوساط العمال العاطلين، ومع ذلك أبقت سلطات الانتداب باب الهجرة مفتوحاً، خلافاً لقرارها السابق (الكتاب الأبيض عام 1922) لتحديد عدد المهاجرين ونوعيتهم حسب قدرة البلد الاستيعابية (شوفاني، 2002).

وفي منتصف عام 1923م سيطر على التجمع الصهيوني في فلسطين أزمة اقتصادية حادة بسبب قلة رأس المال المستورد من الخارج لاستيعاب المهاجرين فقد كان معظم المهاجرين من الحالوتس الذي لايملكون ما يكفل استيعابهم، من جهة، وعجز مؤسسات المنظمة الصهيونية العالمية لضعف إمكاناتها المالية للقيام بالواجبات تجاههم، مما دفع أكثرية المهاجرين للعمل في الأشغال العامة، مما ترتب على ذلك لقيامهم بموجة نزوح من فلسطين حيث أسفرت عن خروج 4000 مهاجر (جريس، 1986).

وتقع تلك الأراضي التي استملكها اليهود خلال تلك السنوات في أماكن مختلفة من فلسطين، فمنها مثلاً: 2200 دونم من أراضي قرية أبو غوش الواقعة غرب القدس التي سُلمت لمستوطنة كريات عنافيم، و5000 دونم بالقرب من كفار سابا أقيمت عليها بلدة رعناناه، و19000 دونم شرق حيفا أقيم عليها كيبوتس ياغور، ومصنع الأسمنت نيشر، و16000 دونم في السهل الساحلي شمال مدينة يافا وأقيمت عليها بلدة هرتسليا، وقد كانت مؤسسات الاستيطان الصهيونية قد أستأنفت نشاطها في إقامة المستوطنات الجديدة من خلال شراء الأراضي، حيث أنشأت في أواخر عام 1920م مستوطنة كريات عنافيم بالقرب من القدس، كما وضعت الأُسس لإقامة أصناف جديدة من المستوطنات (جريس، 1986).

وعلى صعيد أخر اتجه العمال الصهاينة بقيادة أحدوت هاعفوداه لتنظيم قطاع الاستيطان الزراعي التابع لهم، من كيبوتسات وموشافيم وغيرها، وهي عصب الجناح العمالي الصهيوني الفكري والتنظيمي؛ خصوصاً بعد استنفاذ التجارب الاستيطانية وتبلورت آراء التيارات الاستيطانية المختلفة وأفكارها ومواقفها، والواضح أن رغبة العمال في وقف المد اليميني الناجم عن هجرة أبناء الطبقة اليهودية المتوسطة إلى فلسطين ونيتهم في التصدي لسياسة القيادة الصهيونية البورجوازية المعادية لهم، وكانت الخطوة الأولى التي أُتخذت في مجال تنظيم المستوطنات الزراعية قيام منظمة العمال الزراعيين بإيعاز من الهستدروت المسيطر عليه آنذاك أحدوت هاعفوداه بإنشاء مؤسسة تابعة لها تكون بمثابة المالكة القانونية لأملاك المستوطنات وأموالها، وتتولى تمثيلها أمام المؤسسات الصهيونية الأخرى، كالكيرين كاييمت, والكيرين هايسود، وغيرها، وذلك على غرار هيئة العاملين في الهستدروت، المالكة القانونية لمشاريع الهستدروت الاقتصادية، وقد أُنشئت تلك المؤسسة في أواخر عام 1924م(جريس، 1986).

وقد وثقت أحدوت هاعفوداه والأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين، علاقاتها مع عدد من حركات الشبيبة اليهودية والصهيونية، التي أنشئت في أوروبا في منتصف العشرينات، وذلك لتحويلها إلى احتياطي لها تستم منه المهاجرين الشباب، لدعم قوتها، وكان من أبرز تلك الحركات اتحاد الشباب (دورور)، ومنظمة الشباب (جوردونيا)، والشباب الكشفي –الطلائعي، والشباب الصهيوني –

الاشتراكي، وغيرها من حركات الشبيبة، كما حسنت علاقاتها مع منظمة هيحالوتس، التي أعادت تنظيم صفوفها بعد الانشقاقات التي وقعت فيها، وأعلنت أنها تعتبر نفسها جزءاً من حركة العمل اليهودية والعالمية، ومهتها إعداد أعضاء لبناء أرض اسرائيل واحتلال مواقع للعمل العبري، وذلك من خلال الالتزام بقواعد العمل المنتج وطريقة العيش الكيبوتسية، كما طالبت المنظمة أعضائها المتواجدين خارج فلسطين بالتصرف على اعتبار أن أحدى قدميها في المهجر والثانية في أرض إسرائيل (جريس، 1986؛ أبو حلبية، 2011).

وقد طرأت تغييرات ملحوظة على عقيدة أحدوت هاعفوداه ومواقفه مع نهاية فترة العشرينات تحت تأثير واقع الكيان اليهودي الجديد الذي راح يتبلور في فلسطين، ونتيجة لذلك راح الحزب يتخلى تدريجياً عن نظرته السابقة المرتكزة على إمكانية قيام مجتمع يهودي عمالي في فلسطين دفعة واحدة دون المرور في مراحل النمو الرأسمالي، وانطلاقاً من موقفه الجديد نشط الحزب في مجال تنظيم الشباب اليهودي في فلسطين، إضافة إلى تنظيم المؤسسات المختلفة التي أنشأها والتحالفات التي أقامها مع باقي التنظيمات العمالية فأسس (الشبيبة الاشتراكية العبرية)، وقرر المؤتمر الأول للشبيبة المنعقد في كيبوتس غفعات هاشلوشاه في أوائل نيسان (أبريل) عام 1926م أن هدفها هو تنظيم وتثقيف الشباب (17–23 عاماً)، العامل بروح الانتاج، وصراع العامل اليهودي الطبقي في البلد من أجل تحقيق المجتمع اليهودي الاشتراكي في أرض إسرائيل، وأعلنت المنظمة أنها جزءاً من أحدوت هاعفوداه، وكان أعضائها من مؤسسي الكيبوتسات: شفايم، جليل يام، وبيت أورن(تلمي، 1988).

وقد أدت هذه الموجات المتتالية من المستوطنين في الهجرات الثالثة والرابعة إلى زيادة أعداد المستوطنات اليهودية بشكل كبير، وتركزت المستوطنات اليهودية في أخصب مناطق فلسطين وهي السهل الساحلي، والجليل، ويشير الإحصاء السنوي الرسمي إلى أنه في عام 1922م ارتفع عدد المستوطنات إلى 75 مستوطنة (العامري، 1974؛ جريس، 1986)،39 مستوطنة في السهل الساحلي، و17 مستوطنة في الجليل، و6 مستوطنات في مرج ابن عامر، وغور الأردن، ومستوطنتان في المرتفعات الجبلية، وفي عام 1927م أصبح عدد المستوطنات في فلسطين 124 مستوطنة، 88 مستوطنة في السهل الساحلي، و16 مستوطنة في مرج ابن عامر، وغور الأردن، و14 مستوطنة في الجليل، و6 مستوطنات في المرتفعات الجبلية (العامري، 1974)، وكانت جميعاً تتخذ شكل حرف (N) فقد شكل الضلع الأيسر الاستيطان الساحلي بين يافا وحيفا، والضلع الأيمن الاستيطان بين بحيرة طبريا، وأعلى حوض نهر الأردن، والضلع الأوسط الاستيطان عبر مرج ابن عاكر بين الضلعين الآخرين (الخالدي، 1998؛ الزهار، 2011).

وكانت مستوطنات مرج ابن عامر من أهم إنجازات تلك المرحلة، ومنها الكيبوتسات التالية: عين حارود، تل يوسف، بيت ألفا، حفتسيباه، غيفح، غنيغار، ومزراع، وكذلك أقيم الموشفيم: نهلال، وكفار يحزقئيل، وتل عدشيم، وفي جبال القدس أقيم كيبوتس كريات عنفيم، كما أقيمت الموشفا بنيمينا في شمال السهل الساحلي ، أما عدد الصهاينة فقد بلغ 83.790 نسمة، وتوجه ثلثهم إلى السكن في المدن الأربع الرئيسة، وهي: القدس، ويافا، وحيفا، وتل أبيب (Gerner).

ولقد عمد اليهود لشراء أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في فلسطين، وركزوا على شراء الأراضي الصالحة للزراعة، وقد حصل اليهود ما بين عامي 1920–1922م على 57.4% من أراضي ملاكين غائبين، و20.8% من أراضي ملاكين موجودين في فلسطين، و3.8% أراضي فلاحين صغار(العامري، 1974).

وقد رأى يتسحاق طابنكين أحد قادة أحدوت هاعفوداه: "أن الاستيطان هو العنصر الرئيسي الذي يساعد على تحقيق الوحدة الطبيعية للأرض, وترابط أجزائها"، وقد رفض الانفصال عن شرق الأردن مشبها الوضع بقوله أنه ليس من الممكن فصل الجنوب عن شمال

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

(إسرائيل)، ورأي ضرورة إلغاء فكرة التقسيم التي طُرحت عام 1922م، ودعا لمواصلة إقامة المستوطنات الجديدة وبخاصة في المناطق الحدودية, كما ذكر طابنكين: "أنه يجب الاهتمام بالأماكن غير المأهولة، وأن تقل الأهمية في الأماكن المكتظة بالسكان" (نيئور، د.ت)

وقد لعب تلك المستوطنات دوراً رئيساً في دعم الاقتصاد الصهيوني خلال مرحلة الانتداب البريطاني لفلسطين، حيث كانت فكرة الانتظام في المستوطنات جزءاً مهماً في الإطار المؤسس للاقتصاد والتجمع الصهيوني في فلسطين (اليشوف)، وبذلك حققت المستوطنات دوراً مهماً في الحياة الزراعية، وكانت الأراضي التابعة للمستوطمان تعطي دفعة لحركة الاستيطان الصهيوني في مختلف المجالات (الزهار، 2011؛ صايغ، 1965).

ثالثاً: أبرز الأراضي التي استولى عليها الصهاينة بقيادة أعضاء أحدوت هاعفوداه:

لقد شرعت شركات صهيونية متنوعة، منها تابعة لأشخاص وأعضاء ينتمون لأحدوت هاعفوداه، للاستعمار وشراء الأراضي، في الحصول على أراضي الدولة، وكذلك على الأراضي المملوكة لملاك غائبين مقيمين بلبنان، أو سوريا، أو مصر، وكان أبرز تلك المحاولات هي محاولة السيطرة على أراضي الدولة في بيسان، وأراضي وادي الحوارث، وأراضي مرج بن عامر الخصبة، التي سميت بمخازن غلال فلسطين.

أ) أراضي اتفاق مستأجري غور المدورة (أراضي بيسان):

لقد سعت سلطات الاحتلال البريطاني لتسهيل عملية انتقال أراضي بيسان للصهاينة؛ لأنها تقع ضمن أخصب سهول فلسطين (الهنيدي، 2003) ، ففي صيف عام 1921م، أعلنت سلطات الاحتلال البريطاني أن جميع الأراضي لن تزرع، طالما أن المستأجرين لم يوقعوا عقود استئجار جديدة مع الإدارة البريطانية، فاضطر المزارعون العرب التوقيع على عقود الاستئجار (Stein,1984).

وكان توقيع اتفاق بيسان (غور المدورة) في تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1921م، وجاء في بنود الاتفاق أنه إذا عجز المزارع عن دفع مستحقات الأرض خلال 15 عاماً، يفقده حقه الشرعي فيها(Stein,1984)، وقد سهلت المادة رقم (16) من بنود الاتفاقية عملية بيع الأراضي للصهاينة قبل أن يتم تسجيل صكوك الملكية، وقد نصت تلك المادة على أنه "بدءاً من تاريخ ذلك الاتفاق، يتم اعتبار جميع الأشخاص، الذين يطلق عليهم وفق شروط المتنازل لهم، ملاكاً للأراضي الأميرية، وخاضعين للقوانين المتعلقة بتلك الأرض، ولهم الحرية في ممارسة جميع الحقوق والمزايا ذات الصلة بملاك الأراضي الأميرية، كزراعة الأشجار، وإقامة المباني على الأرض التي نقلت ملكيتها لهم، شرط ألا يتم أي تحويل للملكية عدا ما تم بطريقة الرهن للحكومة أو الإرث، إلا بعد دفع ثمن نقل الملكية بالكامل"(الهنيدي، 2003).

وقد عدلت سلطات الانتداب في كانون أول (ديسمبر) عام 1928م، اتفاقية بيسان؛ بسبب الضغوطات الصهيونية عليها، بحيث مددت الدفع إلى ثلاثين عاماً، ومنحت الصهاينة نصيباً من أراضي الدولة، كما سمحت المادة السادسة عشرة من اتفاقية بيسان المعدلة، نقل الأراضي إلى أية جهة كانت، طالما أن دفع الرسوم تؤول إلى خزينة الدولة(Stein,1984)، وقد منحت تلك المادة للصهاينة شراء مساحات واسعة من الأراضي.

العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ب) أراضي وادي الحوارث:

أما ثاني أكبر صفقة بيع للأراضي فكانت التي تضمنت بيع وادي الحوارث، والتي اشتملت على بيع 30.826 دونماً، وكان الوادي مأهولاً من قبل 1200 عربي يزرعون ثلثيه، ويستخدمون الثلث المتبقي للرعي، وكان هؤلاء السكان يملكون 3000 رأس من الماشية، وفي عام 1928م بلغ ناتج بيعهم للبطيخ وهو محصولهم الرئيس ما يعادل 34.020دولاراً (عبوشي، 1985).
لقد كانت أراضي وادي الحوارث مسجلة باسم أسرة (التيان) البيروتية، وكان يسكنها 2546 أسرة عربية، وطرحت الأرض في المزاد العلني في نيسان (أبريل) عام 1929م، بأمر من محكمة نابلس، وفاءً لدين يهود فرنسيين على أسرة التيان (الصغير، 1984)، فاشتراها الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايميت) بمبلغ 203.260 دولاراً، وسجلت باسمه في 27 أيار (مايو) عام 1929م، وفي 30 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1929م، أصدرت المحكمة المركزية في نابلس حكماً بطرد عرب الحوارث من الأرض، وبناءً على أمر المحكمة تحركت القوات البريطانية لإخراج أهالي وادي الحوارث من أرضهم بالقوة، في 6 سبتمبر (أيلول) عام 1930م (زعيتر، 1955؛ مهاني،2010).

وقد احتج العرب على عملية الشراء لتلقي العديد من القاطنين على الأرض أوامر إخلاء، رغم أن الصندوق عرض عليهم أرضاً بديلة في منطقة بيسان، إلا أن تلك الأرض لم تكن كافية لسد احتياجات المطرودين، علاوة على ذلك كانت الأرض البديلة أرضاً فقيرة، وكان تحويلها إلى أرض منتجة يتطلب مبلغاً كبيراً من المال اللازم لريّها، وبالإضافة إلى أن خبرة المطرودين العرب بوسائل الري الحديثة كانت قليلة، ولم تكن في الأرض البديلة مراع لمواشيهم، وكان عدم توفر المراعي عاملاً سلبياً مهماً لأن بعض العرب المطرودين كانوا من القبائل البدوية التي شكّل الرعي مصدر دخلها الأساسي(عبوشي، 1985).

ت) أراضي مرج بن عامر:

تُعد تربة أراضي مرج بن عامر من أفضل الأراضي في فلسطين؛ لأنها طينية صلصالية ثقيلة، غنية بالمواد العضوية مما جعلها خصبة جداً، وزاد من قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة؛ لذا تطلع الصهاينة إلى السيطرة عليها، وقد حاول الصهاينة شرائها عام 1891م، من عائلة سرسق اللبنانية، عندما اتفق يهوشع خانكين مع بعض أفراد العائلة لشراء 120 ألف دونم، لكن الدولة العثمانية أوقفت البيع (الحزماوي، 1998).

ولكن سهلت سلطات الانتداب ما بين عامي 1920–1925م شراء أكثر من 200 ألف دونم في مرج بن عامر للصهاينة، مما أدى إلى جلاء نحو 900 عائلة من المزارعين المستأجرين فيها، دون أن تفكر في حمايتهم (النتشة، 1991؛ السعدي، 1989).

ث) استيطان العفولة عام 1924م:

لقد هاجم الفلاحون العرب في 28 تشرين ثانٍ (نوفمبر) عام 1924م، مجموعة من العمال الصهاينة الذين قاموا بحرث الأرض التي احتلوها قرب قرية العفولة في مرج ابن عامر – بعد قيام الصهاينة بشراء بعض الأراضي من عائلة سرسق اللبنانية، التي باعت 200 ألف دونم–؛ مما أدى إلى إخلاء تلك القرية العربية من العائلات الفلاحية الفقيرة (الهنيدي، 2003).

العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المطلب الثالث: موقف الكتلة (ب) "أحدوت هاعفوداه" من الهجرة والاستيطان الصهيوني(1944-1948م):

بعد انشقاق الكتلة (ب) عن حزب مباي وتكوين حركة لأجل العمل (أحدوت هاعفوداه)، أصبح له مواقفه المختلفة بخصوص الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين، فقد طالب أحدوت هاعفوداه بصهيونية حرة واستيطان جماعي مفتوح في كل أنحاء فلسطين تحت سلطة الصهاينة، وبواسطة الوكالة اليهودية، ونادى أحدوت هاعفوداه حل المشكلة الصهيونية وتمكين هجرة ملايين الصهاينة للعمل والحياة في فلسطين، وتهجير الصهاينة من بلدان العالم إلى فلسطين، واستيطانها، وتأمين توطينهم في فلسطين دون موافقة أو شروط من السكان العرب، أو دولة أخرى، وبدون تحديد نسبة الهجرة، أو تقسيم فلسطين، وتأمين حماية دولية للاستيطان الصهيوني في فلسطين (مرحابيا، د.ت).

كما دعا أحدوت هاعفوداه في برنامجه الانتخابي لانتخابات نقابة العمال (الهستدروت)، وجمعية المنتخبين في تموز (يوليو) عام 1944م إلى هجرة يهودية حرة واستيطان جماعي مفتوح في كل أنحاء أرض (إسرائيل)، تحت سلطة الشعب (اليهودي) وبواسطة الوكالة اليهودية التي ستركز كل الشعب في (أرضه) كشعب صاحب استقلالية سياسية، واقتصادية، وثقافية، وبناء (دولة عبرية) فيها(مرحابيا، د.ت).

ونادى أيضا أحدوت هاعفوداه بضرورة هجرة ملايين اليهود للعمل، ولحياة الاستقلال القومي في (الوطن)، وتحدث أنه لن تساعد اليهود أية حقوق رسمية يتم الحصول عليها في (الشتات)، بل تهجير اليهود لأرض (إسرائيل)، في استيطان واسع كبير، ويجب المناضلة من أجل تأمين حق الهجرة لكل اليهود في (الشتات) قبل الحصول على الاستقلال السياسي، وتأمين توطينهم في (البلاد) دون أي موافقة أو شروط من السكان العرب أو دولة أخرى، وبدون تحديد نسبة الهجرة، وطلب أيضاً بتأمين حماية دولية للاستيطان الصهيوني في البلاد بعد تجدد استقلاله في وطنه، وزيادة حجم قوته الانتاجية التي ستؤمن له الاعتراف الدولي في بناء الدولة اليهودية(مرحابيا، د.ت).

وأكد أحدوت هاعفوداه في برنامجه الانتخابي للمؤتمر السادس عشر للهستدروت أنه يعمل على الاستمرار في خلق مجتمع عمالي، الذي أثبت قدرة العامل على الانتاج، وإنشاء المرافق الاقتصادية من خلال إدارة نقابة العمال التي ساهمت في إنشاء أحياء سكنية، ومشاريع صناعية، ونقل، وبناء سفن، وصيد، وخدمات أخرى...إلخ(مرحابيا، د.ت).

وقد نادى حزب أحدوت هاعفوداه – بوعالي تسيون خلال المؤتمر الذي عُقد في عام 1946م إلى الهجرة الجماعية من خلال إخراج بقايا اليهود من أوروبا إلى فلسطين، وإحضار سريع لكل الصهاينة في الشرق الأوسط إلى فلسطين، وتأمين الهجرة الجماعية من كل دول (الشتات)، والعمل بكل الإمكانيات المتاحة لاستغلال كنوز فلسطين، بواسطة مشاريع الاستيطان الزراعي، وتوسيع مناطق الزراعة، والري، وإحياء الاقتصاد البحري والجوي بشكل رسمي، ووتيرة سريعة، والنضال على مستوى المسؤولية القومية في فلسطين وخارجها ضد سياسة الكتاب الأبيض عام 1939م الذي جاء ليخنق أرض (إسرائيل)، وضد أي سلطة غير قانونية غير إنسانية في فلسطين، ومعارضة مطلقة ضد أي بديل للسلطة الانتدابية التي ستضع حداً للهجرة وتوقف الاستيطان، ويجب أن تحل الدولة (العبرية) بديلاً للسلطة الانتدابية، وتكثيف الهجرة اليهودية من كل البلاد دون توقف أو انصياع لأي قانون يمنع ذلك، وخلق منظومة أمنية للاستيطان، تشمل كل المناطق حتى تستطيع تلك المستوطنات أن تؤدي دورها بكل راحة، من خلال إعداد الشباب في فلسطين، وعمل استيطان طليعي في كل مكان في فلسطين، وتأسيس منظم للاستيطان العامل بكل أشكاله الاجتماعية والاقتصادية، وتطوير تلك

القواعد وتوسيعها، ودعم استيعاب الهجرات في فلسطين عن طريق تسكين المهاجرين، وتوفير فرص عمل لهم، ورعاية شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(مرحابيا، د.ت).

وبموجب قرارات اللجنة الأنجلو أمريكية عام 1946م القاضي بضرورة منح مائة ألف شهادة هجرة على الفور، فقد تدفق يهود بولندا والمجر ورومانيا ومن بعض الدول الأخرى إلى فلسطين بوسائل سرية، وكان عددهم يزيد عن الألف وخمسمائة فيزا التي صرحت بها بريطانيا، وقد تمكنت السلطات البريطانية من الإحاطة بالكثير منهم في معسكرات حتى يصبح لهم الحق في الدخول بموجب الاتفاق، وقد قامت المنظمات اليهودية ومنها عصابة الهاجاناة بعمل مظاهرات ضد الإنجليز، عارضوا الإجراءات البريطانية التي تحتم على المهاجرين اليهود أن يحملوا تصاريح قانونية (ثني، د.ت).

ونادى أحدوت هاعفوداه – بوعالي تسيون لحرب إغلاق فلسطين أمام الهجرة والاستيطان، وطالب بالاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية ومصادر المياه والكنوز الطبيعية التي تتمتع بها فلسطين، وأن تكون حلاً للمسألة اليهودية(مرحابيا، د.ت).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العربية:

جريدة حكومة فلسطين الرسمية، ع 132، 1 شباط (فبراير)، 1925م.

ثانياً: الموسوعات العربية:

شاكر، محمود، موسوعة تاريخ اليهود، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 2002.

طربين، أحمد، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج2، بيروت، ط1، 1990م.

الكيالي، عبد الوهاب؛ وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1989م.

المسيري، عبد الوهاب، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية, دار الشروق, القاهرة , ط1, 1990م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

أبو حلبية، حسن(2011)، تاريخ الأحزاب العمالية الصهيونية في فلسطين 1905–1948م، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين،(رسالة ماجستير غير منشورة).

حسونة، خديجة، العلاقة بين العرب الفلسطينيين واليهود من بداية الاستيطان حتى عام 1948م (رسالة ماجستير)، جامعة بيرزيت – فلسطين، 2004م.

الزهار، ربا، تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين 1882–1948م، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.

غوانمة، نرمين، الأحزاب السياسية في إسرائيل ودور حزب العمل في السياسة الإسرائيلية 1948–1977م، كلية الآداب، جامعة اليرموك، عمان – الأردن (رسالة ماجستير منشورة)، 1993م.

مهاني، علي، العلاقات الصهيونية البريطانية (1918–1936م)، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010م.

رابعاً: المراجع العربية:

الجندي، إبراهيم، الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، دار الكرمل، عمان ،1ط، 1986م.

الحزماوي، محمد، ملكية الأراضي في فلسطين1918–1948م، مؤسسة الأسوار، عكا، 1998م.

الخالدي، وليد، الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي 1897–1997م، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 1998م.

الشريف، ماهر، تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1985م.

الصغير، زياد، ثورة فلسطين 1936–1939م وأثرها على لبنان، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية ط1، 1984م.

النحال، محمد، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، دار الكرمل، بيروت، ط2، 1981م.

بسيسو، فؤاد، تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الإسرائيلي، منشورات، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني، ط1 ، 1971م.

بو يصير، صالح، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، غزة، ط2، 2001م.

جريس، صبري، تاريخ الصهيونية 1862–1948م، ج2، الوطن القومي اليهودي في فلسطين 1918–1939م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1986م.

خلة، كامل، فلسطين والانتداب البريطاني 1922–1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الغرب، ط2، 1982م.

دروزة، محمد عزت، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المكتبة العصرية، صيدا، 1950م.

زعيتر، أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، د. ط، 1955م.

سعد، أحمد، التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ط1، 1985م.

سعد، إلياس، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة 1882–1968م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، د. ط، 1969م.

السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1989م.

سليم، محمد عبد الرؤوف، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922–1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982م.

شبيب، سميح، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين 1920–1948م، مؤسسة الأسوار، عكا، رام الله، ط1، 1999م.

شوفاني، إلياس، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2002م.

صايغ، يوسف، الاقتصاد الإسرائيلي، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،1965م.

الصغير، زياد، ثورة فلسطين 1936 – 1939 وأثرها في لبنان، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية – سوريا، 1984م.

طهبوب، فائق حمدي، الحركة العمالية والنقابية في فلسطين 1920–1948م، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1982م.

العامري، عنان، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1974م.

الفتلاوي، سهيل حسين، جذور الحركة الصهيونية، دار الأوائل للطباعة والنشر، عمان، 2001م.

قاسمية، خيرية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1909–1918م، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973م.

النتشة، رفيق شاكر، وإسماعيل أحمد ياغي، وعبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، المرحلة الثانوية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1991م.

النمر، نادية، تطور الاقتصاد الإسرائيلي المشروع الصهيوني في الفكر الصهيوني، دار المستقبل، القاهرة – مصر، 2001م.

ياسين، السيد، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1882–1948م، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، د. ط، 1975م.

ياسين، عبدالقادر، كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام 1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1981م.

خامساً: المراجع العربية المترجمة:

تلمي، أفرايم ومناحيم، معجم المصطلحات الصهيونية، أحمد بركات العجرمي (ترجمة)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، 1988م.

ثني، جاك، الأخطبوط الصهيوني وخيوط المؤامرة لابتلاع فلسطين، هشام عواض (ترجمة)، دار الفضيلة، القاهرة – مصر، دون تاريخ

دادياني، الصهيونية على حقيقتها، إلياس شاهين (ترجمة)، دار التقدم، موسكو، 1989م.

رفائيل، يوآل، الصهيونية النظرية والتطبيق، نور البواطلة (ترجمة) ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 2000م.

سميث، باميلا آن ، فلسطين والفلسطينيون1876– 1983م، إلهام الخوري (ترجمة)، دار الحصاد، بيروت، ط1 1991م .

عبوشي، واصف، فلسطين قبل الضياع قراءة جديدة في المصادر البريطانية، على الجرباوي (ترجمة)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1985م.

لورانس، هنري، مسألة فلسطين، المجلد الأول 1799–1922م اختراع الأرض المقدسة، الكتاب الثاني 1914–1922م أصل فلسطين تحت الانتداب، بشير السباعي (ترجمة)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة–مصر، 2006.

الهنيدي، سحر، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي؛ فترة هربرت صموئيل 1920–1925م، عبد الفتاح الصبحي (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003م.

سادساً: الدوريات العربية:

العملة، عمرو، الهجرة اليهودية الاستعمارية إلى فلسطين جذورها الأيديولوجية وتطورها التاريخي، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، العدد تشرين أول (أكتوبر) 1990م.

سليمان، محمد، القوانين البريطانية واستملاك الصهيونيين في فلسطين 1920–1930، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع148–149، د. ط، 1958م.

سمارة، سميح ، الأساس الاقتصادي لانتفاضة الفلاحين في فلسطين عام 1929 م، صامد الاقتصادي، ع 11 ، بيروت، كانون أول – ديسمبر 1979م.

السنوار، زكريا، دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أرض فلسطين، مؤتمر العلمي الرابع فلسطين لكلية الآداب،05/16/2009.

السهلي، نبيل ، الاستيطان والصراع الديمغرافي في إطار المشروع الصهيوني، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع111، 1998م.

شريح، أسمهان ، جذور الاستيطان الصهيوني في فلسطين، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ع 111 ، كانون ثان – يناير، 1988م

عطايا، أمين محمود، التشكل السكاني والبيئة الاجتماعية للتجمع اليهودي في فسطين المحتلة، شؤون اجتماعية، مج10،ع38، 1993م

هداوي، سامي، لهن، والتر، الصهيونية وأراضي إسرائيل، الصهيونية حركة عنصرية ، ابحاث ندوة طرابلس حول الصهيونية و العنصرية 24–28 تموز (يوليو) 1976

سابعاً: المراجع العبرية:

أربل، نفتالي، وآخرون، الانتعاش في ظل البريطانيين (1918–1929م)، موسوعة الفترات الكبرى في تاريخ أرض إسرائيل، ج5، رفيفيم، 1981م.

أهروني، يئير، الاقتصاد والسياسة في إسرائيل، إصدار الجامعة العبرية، القدس، 1991م.

أوليستور، الثروة القومية وبناء البلاد، حقائق وأرقام (1918–1937م)، إصدار كيرين هايسود، القدس،1939.

برومكين، هشل ، الهجرة والتطور على طريق الدولة، إصدار التربية والتعليم، تل أبيب، 1971م.

بقير، جدعون ، مستوطنة تاج أو بيت قومي (تأثير السلطات البريطانية على أرض إسرائيل 1917–1930 م)، إصدار يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1983 م.

بيلين، يوسي ، جذور الصناعة العبرية، القدس، 1987 م.

تسحور، زئيف ، جذور السياسة الإسرائيلية، الكيبوتس الموحد، جامعة بن غوريون، النقب1987م.

دورون، آدم، دولة إسرائيل وأرض إسرائيل، بتي بيرل، إسرائيل، 1988م.

زمين، يهشوع، من حب صهيون إلى دولة إسرائيل، مراحل بناء البلاد (1882–1951م)، معهد الثقافة، القدس، د.ت.

كيرشنباوم، شمشون، تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة، إصدارات ميشلاف معهد الثقافة الإسرائيلي، هرتسيليا،1982م.

مرحابيا، ح.، شعب ووطن، إصدار هلوي، القدس، د.ت.

ناؤور، مردخاي ، ودان جلعادي، أرض إسرائيل في القرن العشرين، من الاستيطان إلى الدولة 1900–1950م، إصدارات وزارة الدفاع، 1990م.

ناؤور، مردخاي، تل أبيب في بدايتها (1909–1934م)، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1984م.

نير، هنري، الكيبوتس والمجتمع 1923–1933م، إصدارات مؤسسة يتسحاك بن تسفي، القدس، 1980م.

ثامناً: المراجع الإنجليزية:

Bentwich, Norman, My Seventy Seven Years, Routledge & Kegan Paul, London, England, 1962.
Dunner, Joseph، The Republic of Israel, its History and Its Promise, whittles house, New York, 1950.
Elbogen, Ismar، A Century of Jewish Life. Author, Moses Hadas - Transltr., Jewish Publication Society of America, Philadelphia. 1946.
Gerner, Deborah J.، One Land, Two Peoples، The Conflict
Lucas, Noah، The Modern History of Israel, Praeger, New York, 1975.
Nahum, Karlinsky، California dreaming Adapting the California model to the Jewish citrus industry in Palestine 1917-1939, Israel studies, 2000.
Rosenberg, J. Mitchell, The Story Of Zionism, A Ludwig Levisohn, Bloch Publishing Company, New York City, 19
Roy, Sara، The Gaza strip the political Economy of Development, Institute for Palestine study, Washington, 1995.
Scharfstein, Sol، Understanding Israel is a challenge that Scharfstein, Ktav Publishing House, Inc., 1994.
Stein, Kenneth، The land question in Palestine 1939-1948, University of North Carolina, Chapel Hill, NC, 1984.

العدد التاسع والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تاسعاً: مواقع الكترونية متنوعة:

إنجليزية:

Bord, Mitchell, British restrictions of Jewish immigration, www.us.israel.org.

عبرية:

يشيعيهو، أفيجال باز، الخلفية الأولى للحركة العمالية في فلسطين،

http‹//tnuathaavod.info /zope/home/5/1105475037

يشيعيهو، أفيجال باز، الهجرة الثالثة والرابعة،

http‹// tnuathaavoda. Info/zope/ home/1/b448_33/

عربية مترجمة:

نيئور، آييه، مفهوم الأرض الكاملة في فكر اليمين الصهيوني قبل حرب الأيام الستة، ح1

(http‹//group194.net/article/96

Abstract:

Study and study in study and study in immigration and preparation in studying in Palestine and from 1919-1948 A.D., and one of the most important findings of the researcher was that Achdut Ha'avodah (Unity of Labor) was its merger in 1968 and the formation of the Israeli Labor Party.

Among the most important findings of the researcher were:

1. Ahdut Ha'afudah played a major role in immigration and settlement in Palestine.
2. He contributed to immigration and travelers in Palestine.
3. Achdut created a number of Zionist immigrants, a number of immigrants to Palestine.
4. The occupation of the Palestinian territories and their aides.

Key words: Ahdut Ha'avoda, Immigration, Settlement, Kibbutzim, Zionism.